مديرية الشؤون المدنية
رسالة دورية
26 س 2

المملكة المغربية
وزارة العدل

الرباط في: 2002

من وزير العدل

إلى السادة:

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستيناف
والوكلاء العامين للملك لديها
رؤساء المحاكم الابتدائية
ووكلاء الملك بها
رؤساء المحاكم الإداريـــــــــة

الموضوع: التعبئة للاستحقاقات الانتخابية لسنة 2002

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، لا يخفى عليكم ان المشرع عند وضعه لمدونة الانتخابات، وكذا القوانين الأخرى ذات الصلة بها، حرص على أن تتم كل مراحل العمليات الانتخابية بدءا من إعداد اللوائح الانتخابية إلى الإعلان عن النتائج تحت المراقبة الدائمة للقضاء.

وإذا كان هذا الاختيار الذي تبناه المشرع يجد أساسه في قناعته بأن القضاء هو الملجأ للاحتماء بالقانون، والتمسك بالمشروعية، فإن بلوغ المرامي التي يهدف إليها الكل يتطلب التعبئة الكاملة ليكون القضاء في مستوى الرسالة الملقاة على عاتقه لأداء ما طوق به من أمانة تصريف العدالة.

إن الكل يتطلع تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله إلى أن تكون الاستحقاقات المقبلة متميزة بشفافيتها، واحترامها والتزامها بالضوابط القانونية، ومراعاتها لما يجب أن

يسود من نزاهة، ويطبع المشهد بسمات وقيم المواطنة الفاعلة التي تحترم قواعد الديمقراطية، وترضخ لما تفرزه الاختيارات الحرة الواعية للمواطنين.

ولذلك، واسترشادا بالتوجيهات السامية، فانه يجب تجنيد كل الطاقات البشرية ليكون القضاء في مستوى الحدث، وفي الموعد مع التاريخ، لمواكبة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة بما تتطلبه من حضور دائم، واستعداد كامل، وحرص شديد على سيادة وسمو القانون.

واعتبارا لما تقدم أدعوكم إلى الاستعداد لتلقي الطعون الانتخابية، وذلك بإحداث مداومة لاستقبال كل الوافدين على المحاكم، كما يتعين تخصيص تشكلة قضائية للانكباب على ما يحتمل أن يقدم للمحاكم من طعون، هذه التشكلة التي من الضروري أن يترأسها المسؤول الأول عن كل محكمة اعتبارا لتجربته وحنكته، كما يتعين البت في المنازعات داخل الآجال المحددة قانونا، مع العمل على تبليغ الأحكام الصادرة بشأنها داخل الأجل المحدد.

ونظرا لأهمية هذه المقتضيات أهيب بكم إلى اتخاد ما يتطلبه الحدث من ترتيبات، وما يفرضه القانون من إجراءات، مع إخبار الوزارة عند الاقتضاء بأية صعوبات.

والسلام.

وزير العدل.
عمر عزيمان